دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–

The role of Small and Intermediate Institutions in Economic Development – Case study Algeria-

د. محمد لمين علون، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي (الجزائر)[•]

ط د. حليمة بن عطية ، جامعة محمد خيثر – بسكرة (الجزائر)[♣]

د. بن بايرة ريمة ، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي (الجزائر)[♦]

تاريخ الايداع : 2020/03/13 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/07/15

الملخص:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعالة في تحقيق التنمية المحلية، وهذا لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على التوسع في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على تعدد الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق مناصب شغل متنوعة ويقلل من البطالة وبالتالي يجند كل الأفراد في المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الاطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الاجراءات لدعم هذا النوع من المؤسسات من النواحي المادية، التنظيمية والتشريعية كما قامت بإنشاء هياكل تدعيم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومنه فان الهدف الرئيسي للورقة البحثية هو ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة وأهميتها في استغلال الموارد المحلية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، مناصب الشغل، قيمة مضافة، ميزان التجاري

Abstract:

The Small and medium enterprises sector is an effective means of achieving local development, This is because of its characteristics and advantages that enable it to expand in all regions of the country, which helps in the multiplicity of various economic activities. The strengthening of these institutions will create a variety of jobs and reduce unemployment. And thus mobilizes all individuals in the community to achieve economic development. In this context, the public authorities in Algeria have taken a number of measures to support this type of institutions in terms of material,

[•] الدكتور: محمد لمين علون، استاذ محاضر قسم "ب " بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة 2– لونيسي علي (الجزائر)، البريد الالكتروني :m.alloune@univ-blida2.dz

[♣] طالبة الدكتوراه : حليمة عطية، مسجلة بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) ، البريد الالكتروني: halima0740@yahoo.com ،

[♦]الدكتورة : ريمة بن بايرة، استاذة محاضرة قسم "ب" بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2– لونيسي البريد الالكتروني : rima-doctorat@hotmail.fr

organizational and legislative and has established the structures of strengthening these institutions and rehabilitating them in various sectors economic activity, and from the main goal of the research paper is to highlight the role of small and medium enterprises in Economic development in general and its importance in the exploitation of local resources.

Key words: Small and Medium Enterprises, Economic development, Employment, Value Added, Trade Balance.

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل شدة المنافسة الدولية، لذا يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى المساءلة: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات.

مشكلة الدراسة: ولأهمية هذا الموضوع وضرورته في مجال التمويل والتنمية نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية: تتمحور إشكالية هذا البحث حول الأسئلة المحورية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي شروط تحققها؟
- ما أهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل يمكن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هو واقع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ محاولة التعرف على مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الاقتصادية.
- ✓ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التعرف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- ✓ تحديد الآليات التي تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمساهمة الفعالة في دعم عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

منهج الدراسة: لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على: المنهج الوصفي من أجل توضيح الإطار النظري لكل من التنمية الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنهج التحليلي الذي تم استخدامه لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات البحث المعتمدة، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة حالة من أجل محاولة إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال القوانين والمراسيم التشريعية ومجموع الإحصائيات المتاحة على المواقع الرسمية للوزارات المعتمدة من طرف الحكومة في مجال بحثنا هذا.

محتويات البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم تقسيم البحث إلى أربع نقاط أساسية:

أولا: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيـــرة والمتـــوسطة.

ثالثا: أهمية المؤســـسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

أولا: مفاهـــيم عامة حول التـــنمية الاقتصادية :

التنمية هدف تسعى لتحقيقه الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد هذه المجتمعات، ففي الواقع عملية التنمية الاقتصادية لا تقوم على أسس مادية بل تستوجب شروطا، أسس ومحددات للنجاح والتحقق.

1. مفهومها: من الصعب وضع تعريف شامل للتنمية الاقتصادية ويعود هذا السبب لاختلاف طبيعة الدول وأنظمتها الاقتصادية لذا نستعرض بعض التعاريف:

– "عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام." (الجيوسي، 2009، 03-04)

– "عملية متعددة تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما." (سلامة، 1991، 197-198)

– "التنمية الاقتصادية هي عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية." (الدوري، 1983، 53)

بوجه عام يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج.

2. **عناصر التنمية الاقتصادية:** تحتوي التنمية العديد من العناصر أهمها (حمداني، 2008-2009، 15):

- الشمولية: فالتنمية هي تغير شاملٌ ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عمليةٌ طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المُقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد.
- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوقٍ لمختلف المُنتجات.

3. **شروط تحقيق التنمية الاقتصادية:** تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب شروط هي (عمر، 1999، 130):

1.3 تنمية متسارعة: إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية يستلزم أن يتزايد معدل الدخل الوطني بشكل أسرع من معدل نمو السكان، فعلى صنّاع القرار رسم سياسة إنمائية بمعدلات متسارعة في مواجهة النمو السكاني.

2.3 تنمية متواصلة: يجب أن تكون عملية التنمية متواصلة دون توقف مع عدم الإضرار بالبيئة، وأهمية هذا التواصل تكمن في كون تزايد السكان يحدث دون انقطاع.

3.3 تنمية متوازنة: إن احتمالات التغير في حاجات وأذواق الناس مع تطور المجتمع والممارسات العلمية، جعل من واجب الدولة أن تدفع عجلة النمو في كل قطاعات الاقتصاد الوطني بوضع إستراتيجية تنموية تقوم على حاجة التنمية المتوازنة.

4.3 تنمية مخططة: على الدول النامية اتخاذ قرار في شأن الأسلوب الذي تنتهجه لتحقيق التنمية، ويمكن أن تتخذ مزيجا يعتمد على التخطيط (التنمية المخططة) والحرية الاقتصادية (التنمية التلقائية)، من أجل تحقيق الإسراع في الخط التنموي.

4. **أهداف التنمية الاقتصادية:** يمكن إبرازها في الآتي (البكري، 1998، 81):

- زيادة الدخل القومي: يعتبر أول هدف من أهداف التنمية في الدول المختلفة، لأن الدافع الأساسي الذي يحتم على الدول الاهتمام بالتنمية هو الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والنمو المتزايد لعدد السكان.
- رفع مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات.
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، يتم من خلال تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لتمويل النهوض بالصناعة، الزراعة والخدمات وغيرها من القطاعات الأساسية لتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد.

ثانيا: مفاهيم عامة حول المـــؤســـسات الصـــغيرة والمتوسطـــة:

شهدت العقود المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت تحتل المكانة المتميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة منها والمتخلفة وصارت محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة في طريقة تسييرها واستراتيجياتها.

1- مفهومها: ترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سنحاول تقديم بعض تعاريف لأهم الهيئات الدولية كما يلي:

- **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، حيث يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلي 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلي 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة. (عيسى، 2008، 273)

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلي 3 أنواع كالتالي (بن يعقوب، شريف، 2008، 03):

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 عامل وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

- **المؤسسات الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

- **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

- **تعريف الاتحاد الأوربي:** اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، استقلالية المؤسسة، وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث يتضمن النوع الأول ما بين (1-9) عامل، أما النوع

الثاني فيضم من(10–49) عامل، في حين يضم النوع الثالث ما بين (50–250) عامل، أما رقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 بالمائة من قبل مؤسسة أخرى." (خوني، حساني، 2008، 31)

– **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** حيث تعرفها من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن "المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14 عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100 عامل." (عطا الله، 2008–2009، 93)

بصورة عامة، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات طبيعية أو معنوية ذات طابع قانوني تتمتع بالاستقلالية المالية تعمل في مختلف القطاعات الأولية وتكون مملوكة من طرف الدولة أو للقطاع الخاص وتتحدد وفقا عدة معايير لتصنيفها منها معايير كمية (عدد العمال، رأس المال، رقم الأعمال)، وأخرى نوعية (الملكية، قطاع النشاط، السوقية، التنظيم، الاستقلالية، نطاق النشاط).

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن اختصارها فيما يلي (النجار، العلي، 2010، 67):

❖ سهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب مرنة في الإدارة والتسيير غير معقدة، ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل. (عدون، 1998، 66)

❖ سهولة التأسيس يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

❖ قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

❖ أنماط الملكية تكون إما ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، الشئ الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها. (يوسف، 2002، 29)

❖ تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

❖ إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير.

❖ دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض تكلفة الإنتاج.

❖ سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

❖ من المزايا المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أن العوائد على رأسمال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام أكثر من المؤسسات الكبيرة.

❖ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات أيضا في توزيع المنتجات. (السلمي، 1999، 18)

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية المؤسسات الصغير والمتوسطة إلي ما تلعبه من أدوار حيث تتمثل هذه الأهمية فيما يلي (خبابة، 2013، 35-36):

- ✓ تساعد على استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات، وإحداث التوازن الجهوي، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.
- ✓ تسمح بتدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل، لأن هذه المؤسسات تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن، كما تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل، ففي الو.م.أ نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.
- ✓ تساهم في تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة، كما أن تفاعلها المباشر مع المستهلك، يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.
- ✓ تساهم هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى، كما تساعد على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

4. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهدافها فيما يلي (جواد، 2007، 87):

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين فالاستحداث لفرص العمل يكمن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن طريق التخلي والاستعادة.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية وبالتالي تعتبر أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإدماج والتكامل الاقتصادي بين المناطق.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التـــنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم وذلك لأهميتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فصغر حجمها ومرونتها تجعلها تقاوم الأزمات الاقتصادية وندرة رأس المال، وبفضلها يمكن تحقيق التوازن الجهوي بإنشاء مؤسسات في كل المناطق وحسب خصوصيات كل منطقة.

1. أهميـــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية: تنبع أهميتها الاقتصادية من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على مختلف المستويات، أهمها (علوني، 2010، 173–175):

1.1 تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة: تقوم المشروعات التي يديرها أصحابها بالتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة وخاصة العمومية منها، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثّر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والابتكار (عبد السلام، وآخرون، 2001، 12–13)، وقد أظهرت الدراسات العلمية بأن أكثر من ثلث براءات الاختراع في الولايات المتّحدة الأمريكية التي تسجل سنويا تعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة وليس لشركات عملاقة التي تنفق الملايين على البحث والتطوير. (برنوطي، 2005، 61)

2.1 توفير مناصب العمل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواء في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، ولقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنويا حسب تقارير منظمة العمل الدولية،كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، ما استدعي إلى تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية هذا النوع من

المؤسسات في كل أنحاء العالم، لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، والتحكم في معدلات البطالة.

3.1 تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمالها في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة أو تصميم برامجه جهة خارجية، وقد يكون تدريب خارج المؤسسة (عزيز، 2011، 88)، كما أنها غالبا ما تستخدم عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة بشكل نسبي حيث تكتسب الخبرة الفنية اللاّزمة، كما تعد الصناعات الصغيرة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة للعمل وإلتحاقها بالمؤسسات الكبرى بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى. (أحمد، 2005، 66-67)

4.1 تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد بحيث تلجأ هذه الأخيرة لهذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلا تقوم بها هذه الأخيرة، ففي السنوات الأخيرة وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع General Motors, Citroën, Renault، 2000، 1500، 3000، مؤسسة صغيرة على التوالي، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا.

5.1 المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق التطور الاقتصادي: تتنافس الأعمال الصغيرة والكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات ومن الضروري جدا المحافظة عليها، وفي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع والتطوير. (العطية، 2004، 25)، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس فيما بينها وتحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها: العدد الكبير لهاته المؤسسات، التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات، كمية الإنتاج الصغيرة، الحصة السوقية المحدودة، ضعف الموارد المالية وغيرها من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى عدم تمكّن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية وغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار. (خوني، حساني، 2008، 56)

6.1 الرفع من مستوى الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي وبالتالي أتاحه فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة حيث تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة عوامل تكسبها دورا فعالا في تنمية الصادرات منها:

– منتجات المؤسسات الصغيرة غالبا ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

– اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في نقص تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

– تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

عموما نشير إلا أنه في ظل ظروف معينة يمكن أن يخضع جزء هام من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير إذ تمكنت من تحسين قدرتها المرونة والفعالية ويقظة التكنولوجيا أو التدريب المتواصل للمنظمين والموارد البشرية للوصول إلى الأسواق الأجنبية يكون بعدة أشكال (جواد، 2007، 48):

– التصدير المباشر.

– التصدير غير المباشر الذي مر عن طريق وسطاء مثل مراكز التجارة ومراكز الصادرات.

– الإدماج المادي بواسطة المصنعين الكبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة الداخلة في الصادرات التي تقوم بالتجميع من الباطن للصادرات.

7.1 المساهمة في جذب المدخرات وخلق القيمة المضافة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، لأنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يُعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم، كما يجعلها أكثر انسجاما مع وضعية البلدان النامية وبالتالي تشكل إحدى القنوات الهامة لاجتذاب هذه المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلا من تبذيرها في أوجه إنفاق تخدم التنمية. (الدوابة، 2006، 07)

8.1 المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي: يقع التكامل الاقتصادي غالبا بين المؤسسات الصناعية الكبيرة من أجل حصولها على الدعم الذي تحتاجه بغية الرقي بمستواها الاقتصادي، لكن في حقيقة الأمر حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في تحقيق هذا التكامل ويأخذ التكامل الاقتصادي صورتين هما (زيدان، 2010، 32-33):

أ. **التكامل المباشر:** ويعني الارتباط أو التعاقد بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة على استخدام كل منها لمنتجات الأخرى كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية وبدوره يتجسد في شكلين هما:

- **التعاقد من الباطن:** وهو العلاقة التي تقوم بين المصانع الكبيرة والصغيرة التي بموجبها تستخدم المؤسسات الكبيرة منتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية.
- **التعاقد المسمى بالتصنيع اللاحق:** ويطلق هذا النوع من التعاقد على العلاقة التي بموجبها تستخدم الصناعات الصغيرة منتج الصناعات الكبيرة كعنصر إنتاجي.

ب. التكامل غير المباشر: يعتمد هذا النوع من التكامل على التخصص وتقسيم العمل بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة دون أي اتفاقيات أو عقود بين الطرفين نتيجة لقوى السوق ورغبة في توفير المنتوج وبأقل تكلفة ممكنة.

8.1 القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة، وطبقا لتقرير (INSEE) المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في فرنسا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية وذات الاستثمار المالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتّسم بقلّة رؤوس الأموال اللاّزمة لإقامة الاستثمارات، كما تظهر قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية بصفة خاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها، في بعض الأحيان، مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة. (وفا، 2001، 23)

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاجتماعية: إلى جانب الأهمية والأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة هناك أدوار على الصعيد الاجتماعي يمكن التطرق إلى أهمها في النقاط التالية (علام، 1993، 12–13)، (جواد، 2007، 48):

أ. خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات والاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها إضافة إلى العائد الاقتصادي المحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي.

ب. تكوين علاقة وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط

العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطى درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة. (الحناوي، الصحن، 1999، 68)

ت. التخفيف من المشكلات الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل التي تؤمن لأصحابها الاستقرار النفسي والمادي، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، كما تمنح المؤسسات للفئات الهامشية في المجتمع، والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنّها من الالتحاق بالمؤسسات حيرة أو تأسيسها، فرصة لأن تصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، وهذا يؤدي إلى إزالة التوتّر الذي يغلّف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ويقوي الأواصر بينها.

ث.زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتّخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملّك والسلطة وتحقيق الذّات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

ج. إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم، حيث تتميز بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج إلى تلبية الاحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت المنمط والكبير، كما تميل هذه المؤسسات إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بأجور معقولة بما يخفف من حدة الفقر.

كما تساهم هذا النوع من المؤسسات في تحقيق الاهداف الاجتماعية التالية (لخلف، 2003-2004، 60)، (الخطيب، الرفاعي، 2006، 23):

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية جديدة وإحياء الأنشطة التي تم التخلي عنها سابقا، مما يجعلها أداة لترقية الثروة المحلية وكما تمثل إحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية وذلك لما تكتسبه هذه المشاريع من أهمية في خلق مناصب شغل جديد.
- ✓ تعمل على خفض معدّلات البطالة والفقر.
- ✓ تلعب دور في رفع المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني.

- ✓ تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الثبات الاجتماعي وهو ما لا توفره منشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية.
- ✓ تشترك المرأة في العملية الإنتاجية وتوفر لها الاستقلال الاقتصادي.

المحور الرابع: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومساهمتها في التنمية الاقتصاديـــة

نحاول من خلال هذا الجزء الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وسيتم الاعتماد على المؤشـــرات التي تتوفر حولها الإحصائيات لتحليلها واستخراج نتائج تأثيرها.

أولا- تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، من خلال المادة 04 كما يلي (القانون 18/01، 2001، 05-06):

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاجية أو خدماتية توظف من 1 إلى 250 عامل حيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري، كما لا يتجاوز إجمالي الحصص السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية أي أن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا تعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

في حين عرفها المشرع الجزائري وفقا لما جاء في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2017 وفقا للمادة رقم 05 والذي ترتكز على أربع معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية، والاستقلالية، وفي هذا الإطار تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها: "كل مؤسسة إنتاجية أو خدماتية توظف من 1 إلى 250 عامل حيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري، كما لا يتجاوز إجمالي الحصص السنوية 1 مليار دج، أما فيما يخص الاستقلالية فان كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا تعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (القانون رقم 02/17، 2017، 05-06):

جدول رقم 01: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	اقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 مليون إلى 4 مليار دج.	من 200 مليون إلى مليار دج.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17- 02 المؤرخ بتاريخ 2017/01/10 والمتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص 06.

كما تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49% من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

ثانيا- مراحل تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر بعد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 وأهم هياكل ترقيتها: شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات كبيرة وذلك للاهتمام المتزايد بها من طرف السلطات العمومية والامتيازات والتحفيزات التي منحت لها، والهيئات القانونية المنشأة من أجل دعم وترقية هذا النوع من المؤسسات، وسيتم التطرق لها من خلال جملة القوانين والمراسيم الرسمية في هذا المجال (هالم، 2016-2017، 128-132):

1- قانون تطوير الاستثمار: ومن أجل تجاوز بعض الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، والذي كان من أهم أهدافه إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة والمستثمر المحلي والأجنبي وذلك من خلال العديد من المزايا خاصة في مجال تشجيع الاستثمار، وبموجب هذا المرسوم تم إنشاء ثلاث هيئات تقوم بتسيير ملف الاستثمار والمتمثلة في (المرسوم التنفيذي 96-296، 199-، 12-13):

ا- **المجلس الوطني للاستثمار:** برئاسة رئيس الحكومة ومن مهامه الرئيسية صياغة الاستراتيجيات والآليات المناسبة لترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك.

ب- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي الاستقلال المالي، أنشئت من أجل متابعة وترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لمنح تراخيص الاستثمار، وإبراز المزايا والفرص المتاحة في الجزائر.

ج- **الشباك الموحد:** تم إنشائه ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتطوير الاستثمار، ومن أهم مهامه حد المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لمنح تراخيص الاستثمار.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، ومن خلاله تم وضع أول تعريف وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي لهذا النوع من المؤسسات بالجزائر، وآليات دعمها وترقيتها.

3- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002: والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومن بين أهم وظائفه توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية، بمجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، وأخذ المساهمات. (المرسوم التنفيذي 02-373، 2002، 13-16)

4- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 والمؤرخ في 25-02-2003: والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي هيئات عمومية تتكلف باستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة لتخطي صعوبات المصاحبة لانطلاق النشاط. (المرسوم التنفيذي 03-78، 2003، 13-17)

5- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 والمؤرخ في 25-02-2003: يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل والتي تتكلف بتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة أصحاب المشاريع لتخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس (الإجراءات الإدارية). (المرسوم التنفيذي 03-79، 2003، 18-21)

6- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 والمؤرخ في 25-02-2003: متضمن إنشاء المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الذي يسعى إلى ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات والهيئات العمومية من جهة والجمعيات المهنية من جهة أخرى. (المرسوم التنفيذي 03-80، 2003، 21-24)

7- المرسوم التنفيذي رقم 03-188 والمؤرخ في 22-04-2003: متضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وعمله، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج ضمن تيار العالمي للمناولة. (المرسوم التنفيذي 03-188، 2003، 08-11)

8- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمؤرخ في 22-01-2004: المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة **(ANGEM)** التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل الإشراف العملي عليها، ويسر الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام. (المرسوم التنفيذي 04-14، 2004، 08-12)

9- المرسوم التنفيذي رقم 04-134 والمؤرخ في 19-04-2004: المتضمن القانون الأساسي لإنشاء صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو**(PCSC)**، للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة، وهذا يستجوب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين. (الأمر 01-03، 2001، 07-09)

10- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 والمؤرخ في 03-05-2005: المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، يهدف إلى إيجاد حلول للصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القانون التوجيهي لترقيتها، ومن أهم مهامه تنفيذ

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته. (المرسوم التنفيذي 05-165، 2005، 28-31)

11- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 يعدل ويتمم الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويهدف إلى تأكيد المبادئ الأساسية المتعلقة بحرية الاستثمار وإزالة كافة القيود الإدارية ومنح المزايا والإعفاءات والحوافز الجبائية والجمركية المستحقة على الاستثمار، مع ضمان تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه. (الأمر 06-08، 2007، 17-20)

12- المرسوم التنفيذي رقم 11-19 والمؤرخ في 25-01-2011: والمتضمن إنشاء المديرية الولائية لصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، والذي يعمل على تحويل كل المستخدمين المرتبطين بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا الأملاك العقارية والمنقولة ومستخدمي مديريات الولاية لصناعة وترقية الاستثمار، والمستخدمين الممارسين على مستوى مديريات الولاية لطاقة والمناجم. (المرسوم التنفيذي 11-19، 2011، 23-25)

13- المرسوم التنفيذي رقم 11-290 والمؤرخ في 18-08-2011: والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-319 والمؤرخ في 18-09-2006 والذي يحدد مستوى تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفيات منحها، من خلال شهادة تسلم من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (المرسوم التنفيذي 11-290، 2011، 30-31)

14- المرسوم التنفيذي رقم 12-98 والمؤرخ في 01-03-2012: والمتضمن إنشاء المركز التقني لصناعات الغذائية والذي يقوم بإنجاز الدراسات والاستشارات لمؤسسات لتحسين آدائها، وتحديث طرق الإنتاج ومرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء. (المرسوم التنفيذي 12-98، 2012، 12-16)

15- المرسوم التنفيذي رقم 14-21 والمؤرخ في 23-01-2014: والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 25-01-2011 والمتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها وتستبدل تسمية "مديرية الولائية لصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "بمديرية الولاية للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار". (المرسوم التنفيذي 14-21، 2014، 09-18)

16- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رقم 17-02 الصادر في 10-01-2017، والذي يعتبر مكمل ومعدل للقانون رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001 والمتعلق بنفس المضمون، حيث يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، وأهم تعديل جاء به هذا القانون هو الرفع في مجال تحديد أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث معيار رقم الأعمال والحصيلة

السنوية، كما لا ننسى الإشارة إلى ثلاث هياكل تعد من أول الهيئات الداعمة للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم تأسيسها قبل سنة 2001 هي:

أ. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت بدورها إلي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة 18 جويلية 1994 من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل (المرسوم التنفيذي 00-190، 2000، 06-07):

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. - ترقية المناولة.
- تحسين فرص الاستفادة من العقّار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات.
- إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع. - إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية.
- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية.
- تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة.

ب. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولي متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعي إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني. (المرسوم التنفيذي 96-296، 1996، 12-16)

ت. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 3 جانفي 2001، المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994. (بريش، 2006، 10)

ثالثا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتـــوسطة في التنمية الاقتصاديـــة بالجزائر (2011-2019):

يعود تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الكبير الذي تساهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل واستيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والمداخيل المحققة من نشاطاتها، وتنمية قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ودعم القيمة المضافة.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019): لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في عددها وذلك نتيجة اهتمام الدولة بهذا القطاع سواء كان من الناحية القانونية والتمويلية من خلال الهيئات المنشأة من أجل ذلك، ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقطاع النشاط للفترة (2011-2019).

مؤسسات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خاصة	معنوية	391761	420117	459414	496989	537901	575906	595.810	628.219	659573
	حرة	120095	130394	142169	159960	178994	211083	220.516	223.195	243759
	حرفية	511856	550511	601583	656949	716895	786989	243.699	241.494	268369
المجموع (01)		146881	160764	175676	194562	217142	235242	1.060.025	1.092.908	1171701
عمومية	معنوية	572	557	557	542	532	390	264	262	244
المجموع (02)		659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1.060.289	1.093.170	1171945

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (02): يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوســطة في الجزائر خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، حيث ارتفع عددها بنسبة 77.75% مــن ســنة 2011 الى 2019، حيث تشكل المؤسسات الخاصة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع هــذا للاهتمام بالدرجة الأولى نتيجة تشجيع الاستثمار والخصخصة، وإلى التحــول الــذي عرفتــه السياســة الاقتصادية في الجزائر من بداية السبعينات عن طريق برامج التعــديل الهيكلــي للاقتصــاد الجزائــري والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر الذي لطالما اعتبر مجالا خصــبا لنمــو المؤسســات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي نتج عنه مجالا أوسع ودعما أكبر لنمو وترقية هذا القطاع، والتــي كــان أثرها البارز في مضاعفة عدد هذه المؤسسات، وفي ذات الســياق، إن التطــور الحاصــل فــي عــدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، تمثل فيه المؤسسات المصــغرة 90 بالمائــة مــن مجموع المؤسسات والتي تشغل أقل من 10 عمال، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار استراتيجية الوصول إلى إنشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة فــي سنة 2015، و1.34 مليون مؤسسة في أفاق 2020 و 2 مليون في ســنة 2025. (قراريــة، دريــس، 2019، 112)

ويتضح كذلك من خلال الجدول السابق، أن هناك تراجعا مستمرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)، حيث وصل عددها إلى 244 مؤسسة بعدما كان عددها 572 مؤسسة سنة 2011، حيث سجلت انخفاضا بـــ:328 مؤسسة بنسبة تراجع تقدر

بـــــ:42.65%، ويفسر التراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة الى عمليات الخوصصة المقامة على الوحدات المتعثرة.

جدول رقم 03: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –العامة والخاصة– وفقا لطبيعة النشاط للفترة (2011–2019).

قطاعات النشاط	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة
الصناعة	169	20549	171	20618	1581	19330	151	18472	161	18603	97	10572	84	92804	75	97728	73	102055
الخدمات	167	12939	151	12081	156	13221	150	12963	145	12333	81	7731	70	316044	65	338201	60	358936
الزراعة	183	8519	184	8515	181	7378	182	3963	180	6408	181	6204	84	6392	96	6877	93	7275
البناء والأشغال العمومية	41	4365	40	4747	52	7015	50	6979	38	6343	28	4169	23	177727	24	182477	15	188275
المناجم والمحاجر	12	1714	11	1414	10	1312	09	1190	08	1108	03	348	03	2843	02	2936	03	3032
المجموع	572	48086	557	47375	557	48256	542	46567	532	43727	390	29024	264	595810	262	628.219	244	659573

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011–2019).

تحليل الجدول رقم (03): نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط للفترة (2011–2019)، حيث أن أكثر من ربع (4/1) هذه المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 35.98% خلال الفترة السابقة ويؤول هذا التفوق في هذا القطاع على باقي القطاعات الى الآداء الجيد المسجل فيه في الثلاث سنوات الأخيرة وبالخصوص آخر سنة (2019) أين سجل فيها القطاع الخدمي منفردا نسبة مساهمة فاقت 50% (54.42%) من النسبة الاجمالية، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة الى انخفاض عامل المخاطرة فيها، ويحل في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع في سنتي 2018 و2019 بـــــــــ182477 و188275 مؤسسة على التوالي، أي ما يعادل 29.05% سنة 2018 و28.54% سنة 2019 وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وهذا راجع حسب اعتقادنا إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية والسكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى: الصناعة 32.39%، الزراعة 10.98% وأخيرا قطاع المناجم والمحاجر بتعداد ضعيف بنسبة 1.88%.

2– تطور اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2011–2019): اتجهت الاهتمامات حاليا لمواجهة البطالة بالاعتماد على المبادرات الفردية للبطالين وتجسيدها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وقد أثبتت التجارب فعالية هذا التوجه لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص تجعلها أكثر قدرة على احتواء ظاهرة البطالة بسبب سهولة تأسيسها، وضآلة رأس المال الذي تحتاج إليه، وقدرتها على التوسع جغرافيا وقطاعيا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 04: عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع للفترة (2011-2019).

نوعية المؤسسة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخاصة	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2578279	2668173	2797781
%	97.21	97.21	97.59	97.84	98.16	98.86	99.01	99.18	99.26
العامة	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23679	22073	20955
%	2.79	2.79	2.41	2.16	1.84	1.14	0.91	0.82	0.74
المجموع	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2601958	2690246	2818736

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (04): ما يلاحظ من الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في تزايد سنوي ملحوظ، بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال خلال التسع سنوات الأخيرة بنسبة كبيرة وصلت إلى 53.15% خلال الفترة (2011-2019)، وهذا راجع للتدابير التي اتخذتها الدولة لتشجيع أصحاب المؤسسات على فتح مناصب عمل جديدة، كمختلف الصيغ المقترحة لامتصاص اليد العاملة مثل عقود ما قبل التشغيل، والتحفيزات التي تقدمها الدولة على كل منصب عمل جديد مفتوح كالتخفيضات الضريبية، والدعم المقدم لبعض الفئات التي فقدت منصب عملها من خلال بعض الهيئات كالصندوق الوطني للتأمين، ويرجع عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة في مناصب العمل الإجمالية والخاصة على وجه الخصوص إلى تحول العمال من القطاع العام إلى الخاص، والذي يقدم الدعم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة، وبسبب ارتفاع روح المقاولاتية في الجزائر والناتجة عن جملة من التحفيزات المالية والجبائية، كل ذلك فيقابل كل مؤسسة جديدة عمالا جدد وهو نفس الأمر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد المؤسسات في هذا القطاع الناتجة عن عمليات الخوصصة، كل هذا ترجم على زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات: قسمت الجزائر إلى أربع مناطق جغرافية وهي الشمال، والجنوب، والجنوب الكبير والهضاب العليا طبقا للمواصفات الطبيعية، ولكل منطقة جغرافية مميزات معينة تقوم على جذب الاستثمارات فالمناطق الشمالية (الساحلية) تقع على ضفاف البحر المتوسط وهو بوابة التجارة العالمية، وكلما بعدت المسافة عن الشمال قل الاستثمار، كذلك هو الحال بالنسبة للكثافة السكانية التي تزيد في الشمال وتقل كلما اتجهنا جنوبا تتوزع المؤسسات على مستوى الوطن وتنال كل منطقة حصتها حسب مميزاته الجغرافية، ولكن هذا التوزيع لا تتحكم فيه الدولة غير أنها تسعى من أجل إعادة التوازن بين المناطق المذكورة سالفا، ويوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن في المناطق الجغرافية خلال الفترة (2011-2019).

جدول رقم 05: تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات للفترة (2011-2019).

المنطقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الشمال	232664	248985	316364	344405	373337	400615	415242	438260	459146
الهضاب العليا	119146	128316	102533	108912	118039	125696	129767	136899	144836
الجنوب	39951	42816	40414	43672	46525	49595	50801	53060	55591
المجموع	391761	420117	459414	496989	537901	575906	595.810	628.219	659573

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (05): انطلاقا من الجدول أعلاه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر موزعة بصورة غير منتظمة على المناطق السابقة حيث يتمركز 60% من هذه المؤسسات في منطقتين (الشـــمال، والهـــضاب العليا) وذلك راجع لطبيعة التوزع الجغرافي للسكان حيث يتمركز أغلبهم في الجنوب، بـــينما تتوزع 40% الأخرى على منطقتين (الجنوب والجنوب الكبير)، وكانت أعلى نسبة لهذه المؤسسات متواجدة في الشمال كمرتبة أولى وتأتي الهضاب العليا بالمرتبة الثانية ثم الجنوب، وتجدر الاشارة أنه تم دمج المعلومات الاحصائية لمنطقة الجنوب الكبير مع الجنوب بدءا من سنة 2014، ويبدو جليا أن منطقة الشمال نـــالت حصة الأسد بما يتجاوز نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة، وبالتأكيد فان هذا التوزيع شارك في عدم توازن تقسيم الصناعات في البلاد، ومن جهة أخرى فان تموقع أغلب هذه المؤسسات بالجهة الشمالية للوطن سيؤثر سلبا على وضعية التنمية الجهوية بالجزائر، وعليه يمكن أن نستنتج بأن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتموقع بالجهة الشمالية للوطن، وهي التي تعتبر من أكثر المناطق نموا في الجزائر، كما أنه ضمن نفس المنطقة نجد تفاوتا كبيرا في التوزيع، وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص، أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، وهو ما يتناقض مع الدور المستهدف من هذه المؤسسات في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية ومعالجة الاختلافات الجهوية، هذا الاختلال في التوزيع الجغرافي يفسر بتباين الكثافة السكانية بين جهات الوطن بالإضافة إلى تميز بعض الولايات بطابعها الاقتصادي والصناعي وكذا توفرها على حوافز مشجعة على الاستثمار مقارنة مع باقي ولايات الوطن، فضلا عن الاختلاف في التوجه المقاولاتي بين ولايات القطر الجزائري.

4- تطور المشاريع المصرح بها في إطار المؤسسات والصغيرة والمتوسطة: من خلال الجدولين المواليين سيتم دراسة مدى تطور المشاريع المصرح بها للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة والمداخيل المحققة منها:

جدول رقم 06: المشاريع المصرح بها في إطار المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط للفترة (2011-2019).

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	الاتصالات	المجموع
2011	105210	111861	580470	127991	430328	5628	16688	-	1378176
2012	65534	123558	328762	34252	94182	20356	6447	142454	815545
2013	105392	191646	1091878	148857	138692	14587	25083	-	1716135
2014	175135	194446	1507381	104905	110639	17613	26270	-	2192530
2015	174327	126371	755397	194152	139180	30489	53498	-	1473414
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530	-	1839044
2017	139180	39467	794139	126099	232442	28863	20079	-	1422647
2018	148857	53566	481294	203686	51224	38411	19904	-	997268
2019	-	41254	329110	27985	89291	21087	21563	-	530291

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (06): وما أمكن ملاحظته من الجدول السابق استحواذ قطاع الصناعة على الجانب الأكبر من المشاريع المصرح بها في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2011-2019) حيث ساهم بأكثر من 50% من إجمالي المشاريع في سنة 2019 أين قدرت النسبة المئوية للمساهمة بـــــ62.06%، وفي نفس الاطار سجلت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الصناعة من إجمالي المشاريع المصرح بها في سنة 2014 بنسبة مئوية قدرت بـــــــ:68.75%، وجاء في المرتبة الثانية قطاع السياحة حيث سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة له خلال سنة 2011 (31.22%)، ثم القطاع الخدمات، وقد جاء في ذيل الترتيب كل من القطاعات الآتية: النقل، البناء والأشغال العمومية، الصحة والفلاحة وأخيرا قطاع الاتصالات، والتي كانت مساهماته في المشاريع المصرح بها في هذا الإطار معدومة طيلة الفترة (2011-2019) باستثناء سنة 2012 أين ساهم بمؤسسة واحدة فقط.

جدول رقم 07: مداخيل المشاريع المصرّح بها في إطار المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط للفترة (2011-2019). **الوحدة: مليون دج**

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	الاتصالات	المجموع
2011	105210	111861	580470	127991	430328	5628	16688	-	1378176
2012	65534	123558	328762	34252	94182	20356	6447	142454	815545
2013	105392	191646	1091878	148857	138692	14587	25083	-	1716135
2014	175135	194446	1507381	104905	110639	17613	26270	-	2192530
2015	174327	126371	755397	194152	139180	30489	53498	-	1473414
2016	119162	92621	1116955	191691	203560	47525	67530	-	1839044
2017	139180	39467	794139	126099	232442	28863	20079	-	1422647
2018	148857	53566	481294	203686	51224	38411	19904	-	997268
2019	-	41254	329110	27985	89291	21087	21563	-	530291

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (07): تكملة لمضمون الجدول رقم (06)، فقد كان القطاع الصناعي أكثر القطاعات توليدا للدخل سنة 2011 محتلا بذلك المرتبة الأولى من ناحية عدد المشاريع المصرح بها متوفقا بذلك على جميع القطاعات المشاركة في ذلك، يليه القطاع السياحي بمساهمة مئوية قدرت ب:31.22% بالرغم من مساهمته ب72 مؤسسة فقط، ثم يأتي القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة، في حين احتل قطاعي الصحة والفلاحة المرتبة الأخيرة بـــــــ55 و31 مؤسسة على التوالي خلال نفس العام، في حين شهدت سنة

2019 سيطرة القطاع الصناعي كذلك على المداخيل المصرح بها بنسبة مئوية مقدرة 62.06% وهو ما يقابلها: 329110 مليون دج.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وسيتم الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة من خلال الجدولين المواليين:

جدول رقم 08: تطور القيمة المضافة وفقا للقطاع العام والخاص في الجزائر للفترة (2011-2016).

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	923.44	15.23	793	12.01	893	11.7	1188.15	14	1313.36	14.22	1414.65	14.23
القطاع الخاص	5137.56	84.77	5813	87.99	6741	88.3	7338.85	86	7924.51	85.78	8529.27	85.77
إجمالي القيمة المضافة	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100	9237.87	100	9943.92	100

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2017).

تحليل الجدول رقم (08): من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ ارتفعت القيمة المضافة المحققة في الجزائر من 6061 مليار دج سنة 2011 الى 9943.92 مليار دج سنة 2016 بنسبة تطور قدرت بـــــ 64.06%.
- ✓ انقسمت هذه الزيادة بين القطاع العام الذي حقق ارتفاعا منذ سنة 2011 إلى سنة 2016 بنسبة 53.19%، حيث انتقلت قيمته المضافة من 923.44 مليار دج سنة 2011 الى 1414.65 مليار دج سنة 2016، والقطاع الخاص حيث انتقلت قيمته المضافة من 5137.57 مليار دج سنة 2011 الى 8529.27مليار دج، أين وصل فيه فرق النسبة المئوية الى 66% بين سنتي 2011 و2016.
- ✓ تظهر هذه الأرقام مدى تطور الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة في خلق القيمة المضافة، ما يعطي مؤشرا جيدا عن إمكانية تعزيز هذا القطاع وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام، بل بالعكس يحاول القطاع الخاص ملأ الفراغات التي يتركها القطاع العام سواء من خلال عمليات خوصصة هذا الأخير أو إعادة الهيكلة التي تنقص من عدد المؤسسات العامة والتي تضطر القطاع الخاص إلى التكامل معه.

جدول رقم 09: تطور القيمة المضافة وفقا لقطاع النشاط للفترة (2011-2016). الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الفلاحة	1173.71	21.64	1421.69	23.15	1627.67	22.80	1771.49	24.18	1936.37	22.80	2140.29	23.44
البناء والأشغال العمومية	1262.57	23.28	1411.15	22.98	1562.1	21.87	1562.1	21.32	1850.76	21.80	1990.03	21.80
النقل والمواصلات	1049.77	19.35	1095.27	17.83	1443.12	20.22	1443.12	19.69	1660.75	19.56	1796.97	19.68
الخدمات المقدمة	137.59	2.54	154.37	2.51	172.47	2.42	172.47	2.35	214.52	2.53	228.92	2,51
الفنادق والمطاعم	121.43	2,24	138.94	2.26	174.1	2.44	174.1	2.38	212.78	2.51	240.39	2.63
صناعة الاغذية الزراعية	231.85	4.27	266.13	4.33	285.48	4.00	330.69	4.51	353.71	4.16	389.57	4.27
صناعة الجلود والأحذية	2.6	0.05	2.66	0.05	2.65	0.04	2.65	0.04	2.78	0.03	2.83	0.03
التجارة والتوزيع	1444.63	26.63	1651.55	26.89	1870.6	26.21	1870.6	25.53	2259.33	26.61	2341.23	25.64
إجمالي القيمة المضافة	5424.15	100	6141.76	100	7138.19	100	7327.22	100	8491	100	9130.23	100

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2017).

تحليل الجدول رقم (09): تمثل القيمة المضافة قيمة ما ينتجه أي نشاط اقتصادي من إنتاج معين بقيم قابلة للتقييم النقدي تؤدي بذلك الى زيادة الثروة الوطنية، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المساهمين في الرفع من مستوى القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر السنوات، فنلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إنشاء القيمة المضافة وبنسب متزايدة خلال الفترة (2011-2016)، حيث انتقلت مساهمتها في ذلك من 5424.15 مليار دج سنة 2011، إلى 9130.23 مليار دج سنة 2016، إذ يقدر هذا الارتفاع أو الزيادة بمبلغ 3706.08 مليار دج وبنسبة مئوية قدرت بـــــــــ 40.59% مقارنة بسنة 2011.

وبالنظر الى أكثر القطاعات مساهمة في خلق القيمة المضافة، فقد احتل قطاع التجارة والتوزيع المرتبة الأولى خلال جميع السنوات محل الدراسة بمتوسط نسبة مئوية قدر ب:26.25%، يليها قطاع الفلاحي بمتوسط نسبة مئوية قدرت ب23.00%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع البناء بمتوسط نسبة مئوية قدرت ب22.18%، ومن جهة أخرى احتل قطاع صناعة الجلود والأحذية ذيل الترتيب بمتوسط نسبة مئوية تكاد تنعدم مقدرة بـــــــــ 0.04%.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية: والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 10: صافي التعامل مع العالم الخارجي للفترة (2011-2019). **الوحدة: مليون دولار**

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	46453	46801	54852	50330	51501	46727	23273	23141.75	22146.95
الصادرات	73390	73981	65917	62956	37787	28883	17616	20298.25	18964.13
الميزان التجاري	26937	27180	11065	4626	-13714	-17844	-5657	-2843.5	-3182.82

المصدر: بالاعتماد على: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2019).

تحليل الجدول رقم (10): يلعب القطاع الخاص الذي تشغله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متناميا في مجال التجارة الخارجية، حيث اهتم القطاع بتلبية متطلبات السوق المحلي من المواد الاستهلاكية إضافة الى تغطية احتياجاته من المواد نصف المصنعة والتجهيزات الاستثمارية خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، حيث استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه، ومن ثم الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة والتي بلغ عددها 727 مؤسسة سنة 2018، ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر (المستقل) ممثلا في الواردات، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف يتغير بـــــــــــ0.115526 وحدة، كما تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي اتاحة

فرصة أكبر لتصدير انتاج المشروعات الكبيرة، لما تتميز به من مميزات نسبية ووفورات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، فهي بذلك تساهم في جلب العملة الصعبة أيضا، ويبين واقع المبادلات العالمية ضعف تواجد الجزائر في الأسواق العالمية، وهذا ما تفسره قيمة الصادرات خارج المحروقات الضعيفة، بالرغم من سعي الجزائر الى تحسين وتنمية الصادرات، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لازالت نسبة مساهمتها ضئيلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات أين حقق الميزان التجاري عجزا بنهاية سنة 2019 قدر ب:3182.82 مليار دولار.

الخاتمة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية لتنشيط الاقتصاد المحلي، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في التنمية المحلية وهذا ما يؤدي إلى نمو متوازن وإزالة للفوارق الجهوية أو تدنيتها، وبالتالي أصبحت هذه المؤسسات ذات أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة حيث تم النظر إليها في الجزائر كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية بعد أن كان التوجه إلى الصناعات الثقيلة بعد الاستقلال، وذلك لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، ومن خلال هذه الدراسة وبناء على جانبيها النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تماشيا مع خطة البحث والأهداف المسطرة، يمكن عرض هذه النتائج كما يلي:

– مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث ازدادت أهميتها من اعتبارها قطاعا هامشيا، إلى قطاع مكمل وداعم للمؤسسات العمومية، وصولا إلى الاهتمام البالغ بها من قبل الهيئات المختصة، خصوصا بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، الذي قدم تعريفا رسميا لها وحدد إطارها العملي.

– يعرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تزايدا مستمرا وملحوظا على مدى السنوات الماضية، إلا أن هذه الزيادة تخص القطاع الخاص خلافا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي تعرف تراجعا مستمرا.

– تنشط غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات لا تقدم إضافة حقيقية للناتج الوطني حيث أن أغلبها ينشط بقطاع الخدمات بسبب سهولة تأسيسه وسرعة الحصول على نتائجه، مقارنة بقطاعات أخرى تتطلب مجهودات أكبر لكنها ذات فائدة للاقتصاد الوطني كقطاعي الفلاحة والصناعة، أما العدد المعتبر من هذه المؤسسات الذي ينشط بقطاع الأشغال العمومية فأغلبها مرتبط بالمشاريع الكبرى المنطلق فيها وطنيا، واستمراريتها بعد الانتهاء من إنجاز هذه المشاريع غير مضمونة.

– تزداد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل، والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة من سنة إلى أخرى، إلا أن معدلات مساهمتها تبقى متوسطة، ويمكنها أن تدعم الاقتصاد الجزائري بصفة أكبر إذا تبنت الرؤى طويلة الأمد وتقبلت ثقافة التغيير والتكيف مع المستجدات العالمية على مستواها الإداري أو الإنتاجي أو التسويقي أو كافة أوجه نشاطها.

– يتضح أن سياسة الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تحقق نوعا ما، وذلك بالنظر إلى التطور الملحوظ في مختلف قيم هذه المؤشرات، فمناصب الشغل المحققة من خلال هذا القطاع في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة، بالإضافة إلى مساهمتها أيضا بنسبة معتبرة في تشكيل قيمة مضافة زيادة على ذلك تعمل على تنمية حجم الصادرات من خلال العديد من الصناعات والمنتجات وتقليل حجم الواردات منها.

المراجع والهوامش:

أولا: الكتب:

1. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

2. حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية بحث في الأسس العلمية والتقنية لرفاهية الفرد والمجتمع**، دار الفكر العربي، 1999.

3. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

4. رامي زيدان، **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سوريا ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار وائل، عمان، 2010.

5. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.

6. سعاد نائف برنوطي، **إدارة المشروعات الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

7. سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1993.

8. عبد الباسط وفا، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

9. عبد الغفور عبد السلام، وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

10. عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.

11. علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشئات الصغيرة**، ط 3، دار الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة 1999.

12. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر، 2010.

13. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

14. كامل البكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.

15. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط2، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، 2004.

16. محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

17. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 1999.

18. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط2، دار المحمدية العامة، 1998، الجزائر.

19. نبيل جواد، **إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

20. وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانيا: الرسائل والاطروحات

1. سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2016-2017.

2. عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

3. عطاالله ياسين، **دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2008-2009.

4. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ثالثا: القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19-07-2006.

2. القانون رقم 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15-12-2001.

3. القانون رقم 02/17 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ بـــ 10-01-2017، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 11-01-2017.

4. المرسوم التنفيذي رقم 00-190 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ بـــ 11-07-2000، الجريدة الرسمية، العدد 42، 16-07-2000.

5. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخ بـــ 11-11-2002، الجريدة الرسمية، العدد 74، 13-11-2002.

6. المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، المؤرخ بـــ 22-04-2003، الجريدة الرسمية، العدد 29، 23-04-2003.

7. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المؤرخ بـــ 25-02-2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، 26-02-2003.

8. المرسوم التنفيذي رقم 03-79 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، المؤرخ بـــ 25-02-2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، 26-02-2003.

9. المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، المؤرخ بـ 25-02-2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، 26-02-2003.

10. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي المؤرخ بـ 22-01-2004، الجريدة الرسمية، العدد 06، 25-01-2004.

11. المرسوم التنفيذي رقم 05-165 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المؤرخ بـ 03-05-2005، الجريدة الرسمية، العدد 32، 04-05-2005.

12. المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المتضمن إنشاء مديرية الولائية للصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 25-01-2011، الجريدة الرسمية، العدد 05، 26-01-2011.

13. المرسوم التنفيذي رقم 11-290 الذي يحدد مستوى تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفيات منحها، المؤرخ في 18-08-2011، الجريدة الرسمية، العدد 47، 21-08-2011.

14. المرسوم التنفيذي رقم 12-98 متضمن إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية، المؤرخ بـ 01-03-2012، الجريدة الرسمية، العدد 14، 07-03-2012.

15. المرسوم التنفيذي رقم 14-21 المتضمن إنشاء المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المؤرخ بـ 25-01-2014، الجريدة الرسمية، العدد 05، 02-02-2014.

16. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخ بـ 08-09-1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، 11-09-1996.

17. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المؤرخ بـ 08-09-1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، 11-09-1996.

18. أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ بـ 20-08-2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 22-08-2001.

رابعا: المدخلات والمقالات العلمية:

1. أشرف محمد الدوابة، **إشكالية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

2. السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006.

3. الخطيب خالد، الرفاعي خليل، **المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها**، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، يومي 17، 18 أفريل 2006.

4. الطاهر بن يعقوب، مراد شريف، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 08 أفريل 2008.

5. آيت عيسي عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر 2008.

6. عزيز سامية، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، جامعة ورقلة، جوان 2011.

7. علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2010.

8. قرارية ريمة، دريس ناريمان، **دراسة تقييمية لدور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، جامعة عبد الحق بن حمودة -جيجل-، الجزائر.